الموجز

تستعرض الطبعة الثامنة من حالة الغابات في العالم، التي تصدر كل سنتين، مستقبل الغابات والقطاع الحرجي على المستوى الإقليمي الفرعي والإقليمي والعالمي. واستناداً إلى أحدث دراسات دورية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن التوقعات المتعلقة بقطاع الغابات، يتناول هذا التقرير الآثار التي قد تترتب على عوامل خارجية، مثل التغيرات السكانية والاقتصادية والمؤسسية والتكنولوجية، بالنسبة للغابات. فمع العولمة وتحسُّن الاتصالات، سيتزايد الترابط بين السيناريوهات الإقليمية. غير أن بعض البلدان والأقاليم أكثر استعداداً لمواجهة التحديات المقبلة وللاستفادة من الفرص الناشئة، بينما ما زالت بلدان وأقاليم أخرى تفتقر إلى الشروط المؤسسية والقانونية والاقتصادية الأساسية اللازمة لإدارة مواردها الحرجية بطريقة مستدامة.

الجزء الأول: التوقعات الإقليمية

أفريقيا

تمثّل حالة الغابات في أفريقيا تحديات هائلة، مما يعكس وجود معوقات أكبر في تلك القارة تتمثل في انخفاض الدخل، وضعف السياسات، وقصور تطور المؤسسات. وسيؤدي تزايد أعداد السكان وارتفاع أسعار الأغذية والطاقة إلى تفاقم الوضع، لاسيما مع إفضاء زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية إلى فتح مجالات جديدة. ومن المتوقع أن يكون التقدم في تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات بطيئاً، بحيث من المرجح أن يستمر فقدان الغابات بالمعدلات الراهنة.

والتوقعات المتعلقة بالغابات ستتوقف إلى حد كبير على التطورات السياسية والمؤسسية، أي على تحسّن الكفاءة والمساءلة في القطاع العام؛ وزيادة الشمولية والقدرة على المنافسة والشفافية في مؤسسات الأسواق؛ ووجود قطاع غير رسمي يوفّر مزيداً من فرص كسب العيش من أجل الفقراء. والتركيز على المنتجات والخدمات اللازمة محلياً وعالمياً وتعزيز المؤسسات المحلية يمكن أن يكونا وسيلتين هامتين للتصدي لاستنفاد الموارد الحرجية. وينبغي أن تبنى هذه الجهود على المعرفة والخبرة المحليتين بشأن إدارة الموارد إدارة مستدامة تحقق التكامل بين الزراعة وتربية الحيوان والحراجة.

آسيا والمحيط الهادي

بالنظر إلى التنوع الشديد الموجود في آسيا والمحيط الهادي، من المتوقع أن تتكشّف سيناريوهات عديدة. فبينما ستستقر مساحة الغابات وتزيد في معظم البلدان المتقدمة وفي بعض الاقتصادات الصاعدة، ستشهد البلدان الغنية بالموارد ذات الدخل المنخفض والمتوسط هبوطاً مستمراً نتيجة لتوسع الزراعة، بما في ذلك إنتاج المواد التي تُستخدم في إنتاج الوقود الحيوي.

وسيستمر تزايد الطلب على الأخشاب والمنتجات الخشبية تمشياً مع النمو في عدد السكان وفي الدخل. ومن المرجح أن يسفر النمو في الطلب على السلع الأولية نتيجة للتصنيع السريع في الاقتصادات الصاعدة عن تحويل الغابات في بلدان أخرى داخل الإقليم وخارجه. وبينما يُعتبر الإقليم رائداً في مجال تنمية الغابات المزروعة، فإنه سيظل يعتمد على الأخشاب المستجلبة من أقاليم أخرى، وذلك لأن المعوقات من حيث الأراضي والمياه ستحد من نطاق اكتفائه ذاتياً من الأخشاب والمنتجات الخشبية. وسيزيد الطلب على الخدمات البيئية للغابات مع ارتفاع الدخل، ومن المرجح أن ينال حفظ البيئة الذي يشمل المجتمعات المحلية تركيزاً أكبر.

أوروبا

من المتوقع أن يستمر التوسع في الموارد الحرجية في أوروبا بالنظر إلى هبوط الاعتماد على الأراضي، وتزايد الدخل، والاهتمام بحماية البيئة، ووجود سياسات وأطر مؤسسية متطورة بشكل جيد. وسيظل توفير الخدمات البيئية شاغلاً أساسيا، لاسيما في أوروبا الغربية، وستؤدي القواعد واللوائح إلى جعل إنتاج الأخشاب أقل قدرة على المنافسة في هذا الإقليم مقارنة بالأقاليم الأخرى.

وستظل إدارة الغابات تحقق طائفة واسعة من الأغراض. ومن المرجح أن تظل القدرة على الصمود الاقتصادي تشكل تحدياً، لاسيما بالنسبة لصغار ملاّك الغابات، ولكن زيادة الطلب على الوقود الخشبي يمكن أن تغيّر ذلك. وبينما قد يستمر فقدان الصناعة الحرجية، لاسيما في أوروبا الغربية، قدرتها على المنافسة مع الأقاليم الأخرى في القطاعات كثيفة الاستخدام لليد العاملة، من المرجح أن تحتفظ تلك الصناعة بمركز القيادة في مجال إنتاج المنتجات المتقدمة تكنولوجياً. وداخل الإقليم،

من المرجح أن تتضاءل الفروق في القطاع الحرجي بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية، مع لحاق أوروبا الشرقية بأوروبا الغربية اقتصادياً.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

ستتأثر الغابات ويتأثر القطاع الحرجي في أمريكا اللاتينية والكاريبي بوتيرة التنوع الاقتصادي والتغيرات في الاعتماد على الأراضي. ففي أمريكا الوسطى والكاريبي، حيث الكثافة السكانية مرتفعة، سيؤدي تزايد التحضر إلى التحوّل عن الزراعة، وستقل عمليات إزالة الغابات، وسترتد بعض المساحات التي جرى تطهيرها إلى الغابات. ولكن، في أمريكا الجنوبية، ليس من المرجح أن تنخفض معدلات إزالة الغابات في المستقبل القريب، على الرغم من الكثافة السكانية المنخفضة فيها. فارتفاع أسعار الأغذية والوقود سيكون في صالح استمرار إزالة الغابات لإنتاج الماشية والمحاصيل الزراعية من أجل الطعام والعلف والوقود الحيوي لتلبية الطلب العالمي. وستظل الإدارة المستدامة للغابات تمثّل تحدياً في عدد من البلدان التي لا تُحدَّد فيها ملكية الأراضي تحديداً جيداً.

وتُتاح لأمريكا اللاتينية والكاريبي فرص كبيرة للاستفادة من تزايد الطلب على المنافع العامة العالمية التي توفرها الغابات، لاسيما عزل الكربون وتخزينه، ولكن تحقيق هذه الإمكانات سيتطلب تحسينات كبيرة في أطر السياسات والأطر المؤسسية. وستزيد مساحة الغابات المزروعة، بتشجيع من استثمارات القطاع الخاص واستمرار الطلب العالمي على الأخشاب والمنتجات الخشبية من آسيا. ولكن ليس من المرجح أن تكون زيادة معدّل زرع الغابات كافية لموازنة استمرار إزالة الغابات.

أمريكا الشمالية

سيتوقف مستقبل القطاع الحرجي في أمريكا الشمالية في المدى القريب على السرعة التي يحقق بها الإقليم وقف الهبوط الاقتصادي الذي شهده مؤخراً، ووقف أثره على الطلب على الأخشاب والمنتجات الخشبية، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية. وسيتوجب أيضاً على قطاع الغابات أن يتصدى لتحديات تغيّر المناخ، بما يشمل تزايد وتيرة وشدة حرائق الغابات، والضرر الذي ينجم عن الأنواع الغازية من الآفات. وسيتزايد الطلب على الأخشاب كمصدر للطاقة، لاسيما إذا أصبح إنتاج الوقود الحيوي السيلولوزي قادراً على الصمود تجارياً؛ وهذا التطور من المرجح أن يسفر عن توظيف استثمارات أكبر كثيراً في الغابات المزروعة.

وستظل لدى كندا والولايات المتحدة الأمريكية مساحات مستقرة تقريباً من الغابات، وإن كانت تصفية استثمارات أراضي الغابات المملوكة للشركات الحرجية الكبيرة يمكن أن تؤثر في إدارة تلك الأراضي. وفي المكسيك، ستتوقف التغيرات في معدل إزالة الغابات على وتيرة التحوّل من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، وانخفاض الاعتماد على الأراضي كمصدر للدخل والعمالة. وبينما قد تتذبذب قدرة الصناعة الحرجية على الصمود اقتصادياً بل وقد تهبط، سيظل توفير الخدمات البيئية يكتسب أهمية، بدافع من الاهتمام العام.

غرب ووسط آسيا

إن التوقعات المتعلقة بالغابات والقطاع الحرجي في غرب ووسط آسيا متفاوتة. فنمو الدخل والتحضّر يشيران إلى أن حالة الغابات ستتحسن أو ستظل مستقرة في بعض البلدان، لكن الصورة أقل مدعاة للتفاؤل في حالة عدد من البلدان منخفضة الدخل المعتمدة على الزراعة. فتدهور الغابات سيستمر في البلدان التي تكون حالتها ميسورة نسبياً، ولكن مؤسساتها ضعيفة. وعلى وجه الإجمال، تُعطى لقطاع الغابات أولوية منخفضة في الاستثمارات العامة.

والظروف المناوئة تحد من احتمالات الإنتاج التجاري للأخشاب. وسرعة تزايد الدخل وارتفاع معدلات النمو السكاني يشيران إلى أن الإقليم سيظل معتمداً على الواردات لتلبية الطلب فيه على معظم المنتجات الخشبية. وسيظل توفير الخدمات البيئية المبرر الرئيسي للحراجة، لاسيما وقف تدهور الأراضي والتصحر، وحماية مستجمعات المياه، وتحسين البيئة الحضرية. ويلزم بناء المؤسسات، خاصة على المستوى المحلي، حتى يتيسر إتباع نهج متكامل في ما يتعلق بإدارة الموارد.

الجزء الثاني: التكيّف من أجل المستقبل

الطلب العالمي على المنتجات الخشبية

إن الدخل الذي يحصل عليه الملاّك من إدارة الغابات لتلبية الطلب على السلع والخدمات هو المحِّدد الرئيسي للاستثمار في إدارة الغابات. وستكون التغيرات السكانية، والنمو الاقتصادي، والتحولات الاقتصادية الإقليمية، والسياسات البيئية والمتعلقة بالطاقة، هي محددات هامة للطلب العالمي على المنتجات الخشبية على المدى الطويل.

ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج واستهلاك المنتجات الخشبية الأساسية والطاقة الخشبية من الآن حتى عام ٢٠٣٠، وفقا لاتجاهات تاريخية إلى حد كبير. وسيكون التغيّر الأبرز هو الزيادة السريعة في استخدام الأخشاب كمصدر للطاقة، لاسيما في أوروبا، نتيجة للسياسات التي تروّج لزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة. وستظل أعلى معدلات النمو موجودة في آسيا، التي ستكون المنتج والمستهلك الرئيسي للألواح الخشبية والورق والورق المقوّى (وإن كان نصيب الفرد من الاستهلاك سيظل أعلى في أوروبا وأمريكا الشمالية). وسيكون إنتاج الأخشاب المستديرة الصناعية في آسيا قاصراً كثيراً عن الاستهلاك، مما يزيد من الاعتماد على الواردات.

وستكون لإمكانات الإنتاج التجاري كبير النطاق للوقود الحيوي السيلولوزي آثار غير مسبوقة على قطاع الغابات. وسيؤثر أيضاً تزايد

تكاليف النقل على الطلب على المنتجات الخشبية. وهذه العوامل وغيرها، ومن بينها التغيرات في أسعار الصرف، ستؤثر في قدرة قطاع الغابات على المنافسة، وستؤثر في إنتاج واستهلاك معظم المنتجات الحرجية.

وسيتزايد احتمال أن تكون الغابات المزروعة مصدرا للأخشاب المستديرة الصناعية في المستقبل. وهذا التحول المستمر يتيح فرصاً مهمة ويطرح تحديات بالنسبة لإدارة الغابات.

تلبية الطلب على الخدمات البيئية للغابات

إن نمو الدخل المقترن بزيادة الوعي سيؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات البيئية التي توفرها الغابات مثل الهواء والماء النظيفين، والتخفيف من آثار تغير المناخ، ووجود مناظر طبيعية لا يفسدها شيء. وبينما يحسّن أيضاً نمو الدخل قدرة المجتمع على تحمُّل تكاليف حماية البيئة، كثيراً ما يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بزيادة الآثار على البيئة. وعلى وجه الخصوص، كثيراً ما تشهد البلدان التي تنمو اقتصاداتها نمواً سريعاً فترة تُستغل فيها موارد الغابات، وتتدنى بناء على ذلك خدماتها البيئية. ويتطلب الحفاظ على الخدمات البيئية للغابات تحقيق توازن بين إنتاج السلع وتوفير الخدمات.

ومن بين النُهُج التنظيمية للمساعدة على ضمان قدرة الغابات على تلبية الطلب على الخدمات البيئية تخصيص مناطق محمية، وابتكار أدوات لإدارة الغابات إدارة مستدامة، وإتباع سياسات خضراء عامة.

أما نُهج الأسواق فهي تشمل إصدار الشهادات، وأسواق الكربون، وتقديم مدفوعات مقابل الخدمات البيئية. وسيستمر انتشار إصدار الشهادات للغابات من أطراف ثالثة، وإن كان الحصول على مكسب مالي لتغطية تكاليف التنفيذ يظل يشكل تحدياً. وتنال نُظُم تقديم مدفوعات مناسبة لملاّك الغابات، كوسيلة لدعم حفظ الغابات، قدراً كبيراً من الاهتمام؛ وقد كانت هذه النُظم موجودة منذ أمد طويل لأغراض تقديم خدمات ترويحية، ويجري الآن تبنيها من أجل حماية مستجمعات المياه، والحفاظ على التنوع الحيوي، وعزل الكربون. ومن المتوقع أن يزيد عدد هذه النُظم؛ ويشكّل وجود أطر مؤسسية وقانونية مستقرة شرطاً مسبقاً لنجاحها.

والمناقشات الجارية بشأن إدراج خيارات للحد من الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهورها ضمن المفاوضات العالمية بشأن تغير المناخ تبعث آمالا كثيرة. ولكن توفير حوافز للثني عن إزالة الغابات ينطوي على قضايا سياساتية ومؤسسية وأخلاقية معقدة يجب النظر فيها.

تغيُّر المؤسسات

إن تغيّر التوازن بين مؤسسات قطاع الغابات – أي الوكالات العامة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع غير الرسمي، والمنظمات الدولية – سيلعب دوراً هاماً في تكيّف المجتمع مع التغيّر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. فمع ظهور عناصر فاعلة جديدة، أصبح المشهد المؤسسي أكثر تعقيداً. وبوجه عام (وإن لم يكن في جميع البلدان)، يتزايد توازن الساحة، كنتيجة لعوامل، من بينها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة. والتعددية اللازمة، إلى حد كبير، تتيح فرصاً جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللمنظمات المجتمعية. وإذا لم تتكيف مع التغيُّر الوكالات الحرجية الحكومية التي كانت مسيطرة تاريخياً، فإنها ستتلاشى لأنها ستفقد أهميتها.

ومع تزايد وتيرة العولمة، يمكن أن تغيّر عناصر فاعلة جديدة – مثل منظمات إدارة الاستثمارات في مجال الأخشاب، وهيئات الاستثمار العقاري، وصناديق الثروة السيادية، ومؤسسات الاتجار بالكربون – الخريطة المؤسسية العالمية. وستواجه المؤسسات ضغطاً هائلاً لكي توازن بين تفتت الجهود وتوحُّدها.

التطورات في علم وتكنولوجيا الغابات

من الصعب تصوّر مستقبل علم وتكنولوجيا الغابات بالنظر إلى سرعة وتيرة التغير. فقد حسَّن الابتكار تحسيناً كبيراً قدرة قطاع الغابات على تلبية مطالب المجتمع المتغيرة، وسيواصل تحقيق ذلك. ولكن توجد بلدان نامية كثيرة قدرتها ضئيلة، أو تفتقر إلى المصداقية، في مجال العلم، وهذا الافتقار يعوق تنميتها على المدى الطويل. وحتى في كثير من البلدان المتقدمة، تآكلت القدرة في مجال علم وتكنولوجيا الغابات.

ومع ذلك تستمر البحوث في شق دروب جديدة في جميع مجالات القطاع الحرجي، بدءاً من الإنتاج والحصاد والتصنيع وانتهاءً بالطاقة الخشبية وتوفير الخدمات البيئية. وتساهم مجالات جديدة نسبياً، من قبيل التكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا النانو، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، في هذه التطورات. ويتزايد الإقرار بقيمة ما يوجد لدى الشعوب الأصلية من معرفة.

ويثير نمو بحوث القطاع الخاص، التي تقف وراءها أهداف تجارية، إلى جانب هبوط قدرة القطاع العام البحثية، عدداً من القضايا. وكثيراً ما تُستبعد من ثمار بحوث القطاع الخاص قطاعات سكانية واسعة لا تملك أن تدفع ثمناً للحصول على تكنولوجيات محسّنة. وهذا يُبرز التفاوتات في الحصول على المعرفة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب من حيث مستويات الدخل والمعيشة.

ويلزم بذل جهود أكثر تضافراً للتصدي لاختلالات التوازن ولأوجه القصور في القدرة العلمية والتكنولوجية. وتشمل التحديات الحد من الحواجز التي تقف في طريق تدفق التكنولوجيات بين البلدان وداخلها، وكفالة تعميم القضايا الاجتماعية والبيئية، وتجاوز الحدود القطاعية التقليدية من أجل الاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية التي تحدث خارج قطاع الغابات.

تعقيب: التحديات والفرص في أوقات الاضطرابات

عند البدء في طباعة حالة الغابات في العالم ٢٠٠٩ (أواخر عام ٢٠٠٨) بدأت مرحلة تدهور اقتصادي كبير في العالم. فانكماش قطاع الإسكان وأزمة الرهون العقارية غير المضمونة في الولايات المتحدة الأمريكية أثرا تأثيراً كبيراً على الأسواق المالية، وتسببا في تباطؤ الاقتصاد في جميع البلدان تقريبا، وعكسا التنبؤات الاقتصادية التي كانت متفائلة من قبل.

فما هي تأثيرات هذه التغيرات على قطاع الغابات؟ لقد أدى انهيار قطاع الإسكان إلى انخفاض الطلب على مجموعة كبيرة من الأخشاب والمنتجات الخشبية، مما أدى إلى إغلاق مصانع الأخشاب وإلى البطالة. والنتيجة هي تباطؤ الاستثمارات، مما يؤثر في جميع صناعات الأخشاب.

كما تغير الطلب على الخدمات البيئية بسبب انخفاض القدرة على الدفع مقابل هذه الخدمات، وانخفاض الرغبة في ذلك. وظلت أسعار الكربون متقلبة بدرجة كبيرة. وقد تواجه الترتيبات الخاصة بتغير المناخ في المستقبل تحديات، لأن البلدان ستوجه الأولوية لمعالجة الأزمة الاقتصادية.

ومن الآثار السلبية التي يمكن أن تظهر في قطاع الموارد الحرجية، انخفاض الاستثمار في الإدارة الحرجية المستدامة وارتفاع عمليات قطع الأشجار بصورة غير مشروعة، وذلك لأن انخفاض نشاط القطاع الاقتصادي الرسمي يتيح الفرص أمام توسع القطاع غير الرسمي. وقد يرتفع الاعتماد على الأراضي بعد أن كان منخفضاً، مما يزيد من أخطار التوسع الزراعي على حساب أراضي الغابات، وأخطار إزالة الغابات وزوال المكاسب التي حققتها الغابات من قبل. ومع ذلك، قد تكون هناك آثار إيجابية أيضاً – فانخفاض الطلب على الأخشاب ربما يقلل الضغط على الغابات، في حين أن تحويل أراضي الغابات على نطاق واسع إلى زراعة محاصيل تجارية، مثل نخيل الزيت وفول الصويا والمطاط، ربما يتباطأ بسبب انخفاض أسعار هذه السلع.

وليس من الممكن معرفة متى سيبدأ الاقتصاد العالمي في الانتعاش. ولكن مثل هذه الأزمات تتيح أيضاً فرصاً لفتح طرق جديدة في التنمية. ويمكن أن يستفيد قطاع الغابات من السير في "طريق أخضر" نحو التنمية – وذلك من خلال بناء رأس مال من الموارد الطبيعية (مثلاً بواسطة التشجير وإعادة التشجير وزيادة الاستثمارات في الإدارة الحرجية المستدامة)، وتوليد فرص العمل في الريف، والعمل بنشاط على ترويج استخدام الأخشاب في ممارسات البناء الأخضر وفي الطاقة المتجددة. ومن المؤكد أن تغيير المسار بهذا الطريق سيتطلب إدخال تغييرات كبيرة على المؤسسات، ولكن الأزمة ربما تؤدي إلى ظهور رغبة في قبول الإصلاحات التي طال أمد انتظارها، وفي تنفيذ هذه الإصلاحات.